جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تساؤلات حول كفاءة بعض الاساليب البحثية في الميدان الامني

د . احسن طالب

الرياض

1418 هـ - 1998 م

تساؤلات حول كفاءة بعض الأساليب البحثية في الميدان الأمني

إعداد

د. أحسن طالب

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

تساؤلات حول كفاءة بعض الأساليب البحثية في الميدان الأمني

مقدمة :

إذا كانت العلوم الطبيعية والبيولوجية قد حققت تقدما ملحوظا فان العلوم الاجتماعية ومنها «العلوم الأمنية» ما ازالت في بداية الطريق، وهناك من يقول مازالت في مفترق الطرق. اختلفت الآراء في تحديد أسباب التعثر أو التأخير، وهذا الاختلاف في مصادر سبب تأخرها وتعثرها راجع إلى خلفيات الباحثين وإلى الايديولوجية المعتمدة في البحث، وراجع أيضاً إلى الفترة الزمنية التي أعدت فيها البحوث والنظريات، لكن جميع الآراء تقريبا تتفق على أن عدم الوصول إلى منهج مناسب هو من أهم الأسباب ان لم يكن هو السبب .

لقد ادى التطور الكبير في العلوم الطبيعية والبيولوجية إلى محاولة تطبيق المناهج المستعملة في هذه العلوم على بعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية، فهل فعلاً تصلح هذه المناهج المستعملة في العلوم الطبيعية والبيولوجية للعلوم الاجتماعية ومنها العلوم الأمية ؟ بالتأكيد لا، خصوصاً إذا كان الغرض هو أخذ تلك المناهج بحد ذاتها وتطبيقها بدون تمحيص وبدون تنقية على العلوم الاجتماعية والعلوم الأمنية . النتائج ربما ستكون عكسية لأنه لايمكن استعمال مناهج العلوم الطبيعية والبيولوجية لدراسة الظواهر الاجتماعية لأنه بكل بساطة هناك فرق واضح بين الظاهرة المادية (Nomene) والظاهرة الاجتماعية (Phenomene). ففي الحالة الأولى نحن نتفاعل مع عالم الأشياء (Nomene) وهو الشيء المادي الملموس يمكن وضعه

في المختبر والسيطرة عليه، بينما في الحالة الثانية نحن نتعامل مع عالم الظواهر الاجتماعية (Phenomene)وهي غير ملموسة غير محسوسه لايمكن السيطرة عليها، ولاحتى تحديد ماهيتها تحديداً سليماً مائة بالمائة زيادة على هذا، فإننا في بعض الحالات ندرس ظواهر معينة لكي نجدها في النهاية نتيجة لظواهر أخرى وهكذا تستمر الحلقة دواليك.

هل معني هذا اننا نسلم ونقول انه ليس لدينا مناهج صالحة مائة بالمائة في العلوم الاجتماعية وأن معني هذا انه ليس لدينا علوم اجتماعية أو علوم أمنية، ولنوقف العمل نتيجه لذلك، كلا ليس هذا هو المطلوب وليس هو الطرح السليم. الطرح السليم في رأينا هو البحث ثم البحث والمثابرة، حتى الوصول إلى مناهج مناسبة أو منهج مناسب للدراسة الأمنية كجزء من الدراسة الاجتماعية.

ان لجوء العلوم الاجتماعية إلى الاختصاص الضيق ومنها العلوم الأمنية كان بهدف الوصول إلى درجة العلمية هذا ماجعلها تترك مشكلة المنهج المناسب وتتمسك بالاختصاص الضيق أو تحاول أن تفسر بعض تقنيات وأساليب المناهج المستعملة في العلوم الطبيعية أو العلوم الكمية على الخصوص مثل الرياضيات والاقتصاد والاحصاء، مما جعلها تضيع الكثير من أصالتها، ولكن أهم من ذلك هو فقدان الصلة والعلاقة فيما بينها، لأننا نرى ان تعاون العلوم الاجتماعية فيما بينها هو الأساس، وذلك اعتماداً على الأصل المشترك والعائلة الواحدة، ومن شأن هذا التعاون في رأينا أن يحقق الكثير، وبخاصة في مجال الوصول إلى منهج أو مناهج مناسبة وصالحة.

وهذا من شأنه أن يساعدها في التقدم والتطور والوصول إلى نتائج علمية معتبرة.

أولاً : الابستيمولوجيا والمنهجية في العلوم الاجتماعية:

إن عدم وجود منهج مناسب أو متفق عليه لدى العلوم الاجتماعية على العموم، والعلوم الأمنية على الخصوص لايعني أن هذه العلوم تنطلق من فراغ أو انها تسبح في الفضاء خارج أي نطاق أو أي مصدر علمي أو معرفي بل العكس إن العلوم الاجتماعية تعتبر أم العلوم إذا مارجعنا إلى الجذور أو المحور الذي تسير عليه العلوم كلها

إن الابستيمولوجيا (Epistemology) هي المحور أو الاساس الذى يجب أن لا تتخطاه كل العلوم . والمقصود هنا بالابستيمولوجيا هو علم المعرفة، أو علم العلم، ومن الصعب في الحقيقة ايجاد اتفاق حتى لدى المختصين في هذا الميدان لمصطلح الابستيمولوجيا . ولكن كل التفسيرات لاتخرج عن كونها تعني فلسفة العلوم، وعلى العموم يمكن اعتبارها «الدراسة النقدية لمبادىء، وفرضيات ونتائج مختلف العلوم»[1]

والذى يهمنا هنا هو أن الابستيمولوجيا تهدف أساساً إلى معرفة الأسس « تحديد الاسس» والمبادىء التي تقوم عليها العلوم، ومنها بطبيعة الحال العلوم الاجتماعية وكجزء منها العلوم الأمنية .

إن هذا معناه أيضاً أن الابستيمولوجيا تحدد القيمة والموضوعية للعلوم أي فحص الفرضيات، وفحص صلاحياتها المنطقية بالدرجة الأولى، وفحص القيمة المعرفية المتقدمة من طرف هذا العلم أو ذاك، ومدى تماسك وصلاحية وصحة النتائج التي توصل اليها، وهنا يصبح المنهج هو الوسيلة وليس الهدف ومن ثم فان العلوم الاجتماعية والعلوم الأمنية تقاس وتقيم على النتائج العلمية بالدرجه الأولى .

(١) كلمة ابستيمولوجيا من اصل يوناني، مركبة من كلمتين الأولى Episteme وتعني العلم أو علم، والثانية logos وتعنى دراسة، نقد أو دراسة ونقد متعمق، ويمكن أن تعني ايضا نظرية « نظرية العلم»

ومن هنا أيضاً نطلق إلى محور أهم وأكثر ملاءمة لجميع العلوم الا وهو البحث قبل المنهج على شروط الانتاج المعرفي العلمي، بحيث انه يكون القاسم المشترك بين جميع العلوم، قبل البحث عن المنهج المستعمل والذي يجب ان تكون شروط الانتاج المعرفي والعلمي هي الفارق في تصنيف العلوم والحكم لها أو عليها، وهذا مايمكن أن نسميه أيضاً بالدراسة النقدية الشاملة للعلوم أو الدراسة النقدية للمعرفة . وبكل اختصار انه من هذا المنطلق يتضح أن المنهج هو الجزء وليس الكل، وهذا هو جوهر نقطة الاختلاف بين المدارس الطبيعية والبيولوجية والمدرسة الاجتماعية

لأن دراسة المنهج وصلاحيته في الأساس تستند إلى الدراسة الوضعية، أي دراسة الوصف الصوري للموضوع «الشكل» تدل دراسة جوهر الموضوع على «البئر وغطاه وليس غطاء البئر فقط» والحاجة إلى دراسة الشكل والمضمون معاً وليس الشكل فقط، أى ليس دراسة نقدية متكاملة وذلك راجع ـ مثل ماسبق أن ذكرنا ـ إلى اختلاف جوهرى في الظواهر الاجتماعية والظواهر المادية أو عن الأشياء (Nomene) المادية التي تشكل موضوع دراسة العلوم الطبيعية والبيولوجية وهنا تظهر الحاجة إلى المرجع الابستمولوجي للحكم على العلوم وعلى صلاحيتها وعلى نتائجها وعلى درجة تماسكها، وعلى الاسهام المعرفي الذى تقدمه

إن الدراسة النقدية التي نطالب بها ـ بطبيعة الحال ـ لاتهمل ولاتنسى المنهج أو المناهج المستعملة لكنها لاتعمل منه الفارق في الحكم ان عملية وصف المراحل والتقنيات التي مربها البحث أو الانتاج العلمي لاتشكل في حال من الاحوال الهدف الأسبق على النتائج العلمية في حد ذاتها أو النتائج المعرفية بمعني المعرفة العلمية بل هي التي تأتى في مرحلة مابعد النتائج أى أنها الوسيلة وليست الهدف واعتراضنا يكون على أساس أن المغالاة في

«منهجية العلوم» تؤدي بها لتصبح هي الهدف الأسبق على النتائج ذاتها وهكذا تصبح هي الهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ان المنهجية تبقى دائماً في كل العلوم حسب تصورنا الوسيلة لكشف العلاقة بين الفكرة والواقع، بين الفرضية والحقيقة لكشف العلاقة بين العقلانية (Logical Ratione) في التصور والمنطق والاطار الكلي للفهم والواقع حسب تعبير بلاتيسى (Robert Blanche)[1] الذي عالج موضوع الفهم وعلاقته بالابستيمولوجيا والمنهج أو المنهجية. ويخلص إلى ان المنهج ماهو الا الأداة وليس الأصل في عملية الانتاج العلمي والمعرفية بمعني المعرفة العلمية المنظمة[2] أي أن أهمية المنهج أو المناهج مرتبطه بالنتائج المترتبة على استعمال هذا المنهج أوذاك وهذا هو المهم وهذا هو محور النقاش حسب رأينا.

ثانياً : العلوم، وموقع العلوم الأمنية منها :

جدل كثير كان وما زال دائراً حول تقسيم العلوم إلى علوم طبيعية «مادية» وعلوم اجتماعية «انسانية». ان خلفية هذا التقسيم ليست بريئه كما يظهر للوهلة الأولى بحيث يشير التقسيم على هذا الأساس إلى أن العلوم الطبيعية المادية والبيولوجية تحمل معنى العلوم (Science) بينما تحمل العلوم الاجتماعية (الانسانية) معني المعرفة (Knowledge) وهنا تظهر عدم البراءة باعتبار أن المعارف تتفاوت في القيمة بينما العلم هو واحد وله نفس القيمة

---

(1)Robert Blanche. **L`episthimologie: Serie Que sais je**. Paris. P.U.F., P.P. 21 - 23.

(2) Lalande. A.**Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie**. Paris, P U. F., 1968, p.p. 15 -12.

في أي ميدان، على اساس أنه علم لأن كل علم هو معرفة وليست كل معرفة علم

إن العلوم الأمية هي جزء من العلوم الاجتماعية وإذا أخذنا بالتقسيم الذى يفرق بين العلوم على أساس علوم طبيعية « مادية» وعلوم اجتماعية «انسانية» الكثير من العلماء وبخاصة الطبيعيون منهم، حيث يجيدون مقولة ان «العلوم تعرف من مواضيعها» في محاولة للتفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية، وهذه المقولة يجب أن تفهم على طريقة «الجبال تعرف من قممها»، أو يمكن أن تفهم بمعنى العلوم تعرف من مواضيعها باعتبار ان العلوم الطبيعية يسهل تعريفها من مواضيعها (ميادين دراستها) أو المواضيع التي تدرسها بينما يصعب ذلك في العلوم الاجتماعية والانسانية مثل التاريخ، فقه اللغة، النقد، الاثنوغرافيا الانثروبولوجيا، علم الاجتماع، والعلوم الأمنية وغيرها من العلوم التي تتعامل مع الظاهرة الاجتماعية، أو مع الانسان ككائن اجتماعي، أو مع الانسان في علاقته مع الآخرين. فهل فعلاً إن العلوم هي فقط تلك التي نستطيع تعريفها بسهولة من مواضيعها، طبعاً لا لأننا نعرف أن الكثير من العلوم التي سبقت الكثير من العلوم الطبيعية مازال الجدل دائراً حتى اليوم حول تعريفها ولم نصل بعد إلى تعريف موحد ومقبول لها لدى الجميع، كذلك فإن بعض العلوم لم نصل بعد إلى اتفاق عام على المواضيع التي تدرسها

إن تقسيم العلوم إلى علوم إنسانية وعلوم طبيعية في رأينا فيه تبسيط كبير[1]. ففي العلوم الأمية مثلاً يصعب إيجاد مكان لها بين العلوم الإنسانية

---

(1) A. Lalande. Op.Cit , pp. 14 - 22.

لأنه يمكن أن تتشابه مع بعض العلوم الإنسانية وممكن أن يختلف معها، فالتشابه يكونه في كونها تدرس مواضيع لها علاقة بالإنسان بوصفه اجتماعيا ولكن الاختلاف يكون في كيفية الدراسة فالعلوم الأمنية تدرس المواضيع من راوية الكلية، «بطريقة شمولية» بعكس الكثير من العلوم الانسانية التي تركز على الجزئية أو الاجتماعية بالجزئية فقط « الدراسة من راوية معينة فقط» وهنا تختلف العلوم الأمنية عن بقية العلوم الإنسانية الأخرى، باعتبارها علماً كلياً تفهم مواضيعه في إطار كلي فعلم الاجتماع مثلاً يختلف مع علم الاقتصاد الجزئي (Micro Economics)

١ـ التقسيم المقبول للعلوم

يقول الفيلسوف الفرنسي روبي ديكارت (*) Rene Descartes (1650-1596) مادام العقل واحد فإن جميع العلوم تخضع لمنهج واحد[١] وهذا بمعنى أن العلوم في جوهرها هي علم واحد، وهو بذلك لا يعترف بتعدد العلوم، نحن نريد أن نضيف في هذا الشأن ان التقسيم الحقيقي للعلوم هو الذي يقوم على أساس أن العلم بنيان واحد يتكون من طبقتين هما

أ ـ طبقة العلوم التجريبية (Experimental Sciences).

ب ـ طبقة العلوم التجريدية (Abstract Sciences) .

ففي الطبقة الأولى يكون البحث عن الحقيقة معتمداً أساسا على

(*) الفيلسوف الفرنسي (Rene Descartes) ألف كتاباً للرد على الفيلسوف الانجليزي فرانسيس باكون الذي يعالج فيه متطلبات العلم والبحث العلمي من وجهة النظر الفلسفية بعنوان Discours de la methode سنه ١٦٤٠م

(١) عثمان أمين. *ديكارت* القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥م، ص ص٨٩ - ٧٠

التجريب (Field-work Experimental) أو استعمال الحواس والأدوات بالدرجة الأولى .

العلوم التجريبية تبدأ بالفيزياء وتنتهي ببعض العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاجتماع . وبين البداية والنهاية يوجد الكثير من العلوم الأخرى والمعارف المنظمة التي نحصل عليها بالدراسات التجريبية . أما الطبقة الثانية (العلوم التجريدية) فهي التي يكون البحث عن الحقيقة فيها عن طريق التفكير المجرد « المنطق» أكثر من استعمال التجارب العلمية ويبتدىء بالرياضيات وينتهي بالعلوم الروحانية (الدينية) . وبين البداية والنهاية العلوم والمعارف الأخري التي تعتمد هي الأخري على التفكير المجرد والمنطق أكثر من اعتمادها على التجربة والحواس في تحقيق أهدافها .

لقد أصبح بين الطبقتين اللتين ذكرناهما مداخل وأبواب موصلة تربط بينهما فكرياً (معايير فكرية بين الطبقتين) يلتقى العلماء والباحثون على اختلاف اختصاصاتهم بحيث يستطيعون الانتقال من اختصاص إلى اختصاص دون فقدان معيار العلمية وهذا معناه انه يجب أن يكون هناك تبادل وتعاون بين مختلف العلوم، دون التقليل من قيمة أى منها، بل يكون ذلك على أساس الاحترام والتقدير المتبادل إذا ماأردنا الوصول إلى الحقيقة في أي مجال .

إن ماذهبنا إليه في هذا الإطار ماهو الا محاولة متواضعة في اطار تصنيف فروع العلم وليس للفصل أو التقسيم أو للحكم على العلوم .

نحن نهدف فقط إلى تفسير تضييقى قريب من الواقع الذي تدخل ضمن اختصاصاته، ومنها علم الاجتماع مثلاً وبالتأكيد العلوم الأمنية زيادة على المواضيع المعالجة أو المدروسة في الكثير من العلوم الاجتماعية ومنها

العلوم الأمنية والإنسانية هي في تطور وديناميكية دائمة، والسبب في ذلك راجع إلى المجتمع نفسه حيث انه هو الآخر في منظور وديناميكية دائمة وماعلى العلم المعني إلا متابعة ذلك.

كذلك علم التاريخ مثلاً جزء من العلوم الانسانية إذا عرفناه من موضوع دراسته - كما هي الحال عند أصحاب العلوم الطبيعية - فإن التعريف سوف يكون مخالفاً للواقع، لأنه على هذه الحال سوف يعرف تقريباً كالتالي:

هو ذلك العلم الذى يبين الوقائع والأحداث التاريخية ومن لعبوا دوراً فيها. فهل فعلاً هو هذا علم التاريخ؟ طبعاً لا. زيادة على أن الأحداث (بمعني الحقائق) التي يبحث عنها المؤرخون يأخذونها عن الوثائق والمخطوطات والمعلومات المكتوبة والمرصودة وهذه في الواقع لاتعطي الحقيقة كما هي بل ربما تعطينا الحقائق المراد إيصالها لنا على أنها حقائق اذ يصبح عمل المؤرخ الحقيقي هو البحث والتنقيب والاستقراء عن الحقائق الخفية من خلال الحقائق المقدمة على أنها حقائق، أو الوثائق التي تحجب الحقائق الخفية.

وهنا يتغير موضوع الدراسة تماماً من السرد والتقديم إلى النقد والاستقراء والاجتهاد الموضوعي[1] وعمل الباحث في العلوم الأمنية وبخاصة أن عمل رجل الأمن يماثل في كثير من الحالات إلى عمل المؤرخ، حيث نرى أنه في حالات عدة يبحث رجل الأمن عن (الريف) للوصول إلى الحقيقة. فأين التعريف من المواضيع الذي يدعو إليه الكثير من أصحاب العلوم الطبيعية.

---

(١) أحسن طالب «*طرق وأساليب البحث العلم*»، مطبوعة غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤م، ص ص ١٦ - ٢١.

٢ ـ المنهج العلمي في العلوم الأمنية.

إذا كان ليس من السهل التكلم عن منهج علمي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، فإنه من الصعب التكلم عن المنهج العلمي في العلوم الأمنية بصورة خاصة . لأنه مازال تطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعيه وفي حقل الدراسات الإنسانيه بصورة أعم مسألة فيها الكثير من الجدل والإختلاف . الواقع والأحداث والظواهر الاجتماعية يرى الكثير من العلماء أنها تشبه إلى حد كبير المعطيات والظواهر في الطبيعة، بالرغم مما يوجد بينها من اختلاف . والتشابه يكمن في كون الظواهر والأحداث الاجتماعية مثل الطبيعة ليست عشوائية بل منظمة وتوجد هي الأخرى في اطار يؤلف بين الأحداث والظواهر المتشابهة . وعمل البحث العلمي يتحدد في البحث عن الإطار الذي يجمع بينها، وهذا عن طريق اتباع مجموعة من القواعد والطرق والتقنيات، بها يصل إلى المبادىء العامة التي تحكم الإطار المؤلف لها وهذا مانستطيع تسميته بالمنهج العلمي[1]. العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم الأمنية وبطبيعة الحال فإن الكثير من العلماء والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية لايوافقون على هدا الطرح على الإطلاق باعتباره لايفرق بين العلوم الاجتماعية (العلوم الأمنية) والعلوم الطبيعية، ويرون أن هذا الطرح هو محاولة للتشبه، ومحاكاة العلوم الطبيعية ليس إلا . ومن ثم فإنهم يرفضون جملة وتفصيلاً «حكاية الإطار العام» والمبادئ العامة على اعتبار ان الظواهر الاجتماعية ظواهر مستقلة خصوصاً إذا أخذناها بالمفهوم السوسيولوجي والأمني وغير ثابتة وهي بذلك لايمكن أن تجمعها اطر أو مبادئ عامة .

---

(1) Raymond Boudon. **Les Methodes de Sociologie**. Que. Sais. Je. P.U.F., 1970.

الرافضون لمحاكاة العلوم الطبيعية يشيرون أيضاً إلى أن المجتمع يختلف عن الطبيعة والظواهر الاجتماعية، ومنها الأمنية تختلف عن الظواهر الطبيعية فأساس الظواهر الطبيعية هو الجماد في أي شكل كان (Nomene) بينما عالم وأساس الظواهر الاجتماعية (Phenomene)هو الكائن الحي الانسان، وهو الكائن العاقل المتحرك والذى كرمه الله وجعله فوق الجماد والطبيعة، وجعله مسيطراً عليها الي درجة كبيرة.

فهل يعقل إذاً ان نساوي بين الكائن الحي العاقل وبين الجماد والأشياء المادية ونجري عليه نفس التجارب وبنفس الطريقة والأسلوب؟ وهل يستطيع الباحث أيا كان أن يسيطر على الانسان وحركته وردود أفعاله وأسباب سلوكاته، تماما كما يسيطر على الطبيعة وموادها؟. هذه التساؤلات من شأنها ان تصعب الوصول إلى المنهج العلمي المناسب والمقبول لدى الجميع في العلوم الاجتماعية على العموم والعلوم الأمنية على الخصوص

قبل اختيارنا لأى منهج علمي مناسب من العلوم الأمنية نقدم بعض التعاريف الكلاسيكية للمنهج بصورة عامة، والمنهج المعتمد في العلوم الاجتماعية بصورة خاصة.

فهناك من يرى بأن المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية هو «أسلوب يسير على نهجه الباحث لكي يحقق الهدف من بحثه كأن يجد اجابه مناسبة للسؤال الذى يطرح، أو يستطيع التحقق من الغرض الذى يبدأ به بحثه»[1].

من التعريف يتضح أن الهدف الأساس هو البحث عن النتيجة، بدون

---

(١) محمد على محمد. *علم الاجتماع والمنهج العلمي*. الطبعة الثانية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣م، ص ٦٢.

تحديد مسبق للمنهج بشكل رسمي معياري، كذلك يتضح أيضاً أن الفرق غير واضح أو على الأقل غير مرسوم بين مختلف العلوم على أساس هذا التعريف .

وهناك تعريف آخر، أقل شكلية وأقل تحديداً وهو أيضاً يسير في اتجاه البحث عن النتيجة بالدرجة الأولى، حيث يذهب إلى « الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه»[١] .

وهناك من ينقل التعريف العلمي للمنهج من المستوى الاجرائي إلى المستوى التجريدي بحيث يصفه «مجموعة من العمليات العقلية التي تقود أية دراسة علمية مهما كان موضوعها»[٢]

إن هذه التعريفات السابقة يمكن أن نضعها في خانة التعريفات العامة أي التي لاتحدد المنهج العلمي تحديداً دقيقاً . لأنها تضع الهدف الأساس هو الوصول إلى النتائج، والاجابة على الفرضيات والتساؤلات المطروحة .

وبالمقابل هناك تعاريف أكثر دقة وتحديداً للمنهج العلمي في العلوم الاجتماعية مثل «هو مجموعة القواعد والأسس والخطوات التي يستعين بها الباحث في تنظيم النشاط الإنساني الذي يقوم به من أجل البحث عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها[٣] .

إذاً الآن المنهج العلمي يتحدد في مجموعة قواعد وأسس، وخطوات،

---

(١) محمد أحمد بيومي *علم الاجتماع*. القاهرة: الدار الجامعية، بدون تاريخ، ص ٢٧ .

(٢) محمد عاطف غيث *علم الاجتماع* الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠م ص ١٧٣

(٣) محمد أحمد بيومي. المرجع السابق. ص ٢٨ .

متعارف عليها، ومقبولة في الأوساط العلمية، يستطيع بها الباحث العلمي القيام بعمله، ويبقى فقط التحديد لهذه الأسس والقواعد العلمية هو الذي يختلف من مدرسة إلى أخرى المهم هو أننا خرجنا من العموميات في تعريف المنهج العلمي إلى الخصوصيات، على شكل أسس وقواعد محددة ومتعارف عليها.

وهناك من يقف موقفاً وسيطاً بين التعريف العام «غير المحدد» والتعريف النسقي الشكلي (الباحث العلمي هو في المحل الأول إنسان يشكل طريقاً خاصاً من أجل الحصول على هذه المعرفة أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدي به إلى الكشف عن الحقيقة مستنداً في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة أو لوقائع وهذا هو مايوصف بالمنهج العلمي [1]

وهناك من يرى وجوب التفريق بين المنهج العلمي وبين أدوات البحث العلمي فالمنهج العلمي هو «مجموعة العمليات العقليه التي تقود إلى دراسة علمية مهما كان موضوعها». وأما تحولات البحث العلمي فهي «وسيلة كل علم لجمع الحقائق بطريقة خاصة ولهدف معين» فالمنهج العلمي حسب هذا الرأي هو واحد وانما الاختلاف يكون في أدوات البحث[2].

وهكذا فإن الاختلاف واضح حتى في تعريف المنهج العلمي لدى الكثير من العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية، فكيف تكون الحال إذاً بالنسبة للعلوم الأمنية، التي ما زالت في بداية الطريق، والتي لم يقع لحد الآن حتى الاتفاق على مضمونها وماهيتها ولاعلى هويتها النهائية

---

(١) محمد على محمد . مرجع سابق، ص ٨٧

(٢) عاطف غيث . *علم الاجتماع* الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦م، ص ١٧٣

إن مسألة المنهج في نظرنا بالنسبة للعلوم الأمنية لاتخرج عن إطار النقاش العام السائد في العلوم الاجتماعية ونحن نرى بأن أسلم طريقه لتفادي النقاش غير المجدى حول المنهج العلمي والذي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل سير وتقدم العلوم الأمنية هو الأخذ بما يلي :

إن المنهج العلمي في العلوم الأمنية هو ألا نأخذ بأية نتائج أو بأي شيء في ميدان العلوم الأمنية إلا إذا أيده دليل مناسب أوتوفرت الشواهد الواقعية (مادية أو منطقية) التي تؤكد صحتها وكذلك ضرورة الاستعانة بالمعالجة والتجريب «الميداني والمنطقي» لتحقيق الفروض والتأكد من صحتها في الأبحاث المقصودة .

إن تعقد الحياة الاجتماعية وتداخل المواقف والظواهر الاجتماعية يجب ألا تكون حائلاً دون الوصول إلى منهج سليم مناسب للعلوم الاجتماعية على العموم والعلوم الأمنية على الخصوص .

إن المطلوب هو الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات النفسية والثقافية والاجتماعية عند المعالجة والتعامل مع المواضيع الاجتماعية ومنها المواضيع الأمنية . لأن الظواهر الطبيعية هي الأخرى كانت ولازالت على درجة كبيرة من التعقيد إلا أن الجهود التي بذلت من قبل الباحثين في العلوم الطبيعية جعلتهم يصلون إلى ماوصلوا اليه من نتائج باهرة .

ثالثاً : المناهج الكمية والكيفية في العلوم الأمنية

إن أول ملاحظة عن المنهج العلمي والعلوم الأمنية هو الحيرة بين الفروض والنظريات ، وكيفية التأكد منها أو حتى الوصول إلى بعض التعميمات المقبولة على الأقل للوصول إلى نماذج تفسيرية مقبولة (Valid Explanations Models) ، وسبب الحيره هو التخبط بين الأرقام والدلالات

والمعطيات الإحصائية، التي ترتبط بالمواضيع الأمنية وبين التفسيرات والمعاني العميقة التي تربط بهذه الأرقام والمعطيات الإحصائية وبلغة أخرى الحيرة بين الكم والكيف والعلاقة بينهما

هناك صعوبات عديدة يواجهها الباحث في العلوم الاجتماعية بصورة عامة وفي العلوم الأمنية بصورة خاصة عند محاولته تطبيق المناهج الكمية

إن صعوبة تحديد العلاقات وضبط المفاهيم في الواقع وفي الميادين الأمنية مثله في ذلك مثل الظواهر الاجتماعية هو الذي سيزيد من صعوبة الاعتماد على المنهج الكمي في العلوم الأمنية

١ـ المناهج الكمية :

إن الاعتماد على الأسلوب الكمي في العلوم الاجتماعية يعنى التركير على الصياغة الكمية، في معالجة الأحداث والظواهر والوقائع المدروسة وذلك باستخدام الوسائل الاحصائية والرياضة كالمعادلات والنسب والمعامل الإحصائي ومقاييس النزعة المركزية، والتشتت أي استقصاء ظروف وملابسات التجربة الميدانية اعتماداً على المعطيات الرقمية والقياسات العددية .

وسبب الانبهار بالمنهج الكمي هو أن الكثير من الباحثين يعتبرون اللغة الرياضية (المعطيات الرقميه والقياسات) مثالاً في الدقة واليقين لما لها من خصائص لانجدها في اللغة العاديه، ومنها على سبيل المثال، البعد عن التأثير بظروف وآراء ومشاعر الناس فإذا ماقلنا (٥ + ٥ = ١٠) فإن ذلك سوف يكون عن جميع الناس وتحت جميع الظروف. اللغة الرياضيه تتصف بالدقة

والحياد والتجرد وهو ما لايتوفر في اللغة العادية (العدد لايتأثر بالمعدود)[1].

إن الأشياء التي تقبل القياس والعدّ (الكم) يسهل التعامل معها وتعطى نتائج أكثر دقة، مثل مادلت عليه نتائج الكثير من العلوم التي يمكن استعمال الكم فيها، وأول من استفاد من الكم والعدد هي العلوم الطبيعية وعلى رأسها العلوم الفيزيائية وأما في العلوم الاجتماعية، فإنها ما زالت في بداية الطريق، وربما كتاب الفرنسي "R.Covrnot" في ميدان علم الاقتصاد هو الانطلاقة الحقيقة لاستعمال المنهج الكمي في العلوم الاجتماعية[2]. وبعد ذلك جاء الباحث البلجيكي "Quetelet" كوتيلي الذي حاول أن يدخل الإحصاء والرياضيات في البحوث الاجتماعية، بل حاول أن يجعل العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع) يعتمد بشكل أساسي على الرياضيات والإحصاء[3] حيث أنه أعطى من الفيزياء الاجتماعيه لعلم الاجتماع مما أثار غضب الباحث الفرنسي "Ausiste" وأدى به إلى مهاجمته بسبب إفتقاره العلم الجديد (علم الاجتماع) على أبسط العلوم علم الرياضيات.

ولكن الانطلاقة الحقيقة للمنهج الكمي في العلوم الاجتماعية «علم الاجتماع» على الخصوص، لم تبتدئ إلا بعد الحرب العالمية الثانية على يد مدرسة شيكاغو الأمريكية في علم الاجتماع (Chicago School of Sociology) وبالخصوص على يد كل من الباحثين من أمثال ادوين سوذرلاند (Edwin Suther Land) وربوت بارك (Robert Park)، ودافيد كريسي

---

(١) بول موي *المنطق وفلسفة العلوم* ترجمة فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، ١٩٧٣م. ص ص ٢٢٥ - ٢٢٠

(٢) اليونسكو *الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية* ترجمة جماعة من الباحثين، المجلد الثالث، ص ٥٦

(3) Raymond Boudon. Op. Cit. pp. 30 - 37.

(David Cresscy)وغيرهم من رعماء مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع

المنهج الكمي يطبق على الدراسات الاجتماعية سواء كانت كلية أو جزئية مرتكزة على دراسة وحدات كاملة أو أجراء منها فقط، وهي تهدف إلى تحديد المتغيرات تحديداً كمياً ومن ثمة تهدف إلى تسهيل العلاقة بين المتغيرات أو بين الظواهر، والأجزاء المكونة لها. ويستعمل مصطلح التحقيقات الكمية بمعنى: «تلك التي تسمح بجمع معلومات متشابهة من عنصر لآخر في مجموع العناصر فيما بعد يسمح لهذه المشابهة بين المعلومات بقيام الاحصاءات بشكل أهم التحليل الكمي للمعطيات»[1]

كذلك فإن المنهج الكمي إنطلاقاً من مسلمة رياضية أو عددية، يساعد الباحث على صياغة الفرضيات صياغة سليمة وأحياناً تكون سهلة التحقيق

٢ ـ المناهج الكيفية:

تشير كلمة «كيفية» إلى الكيف في مقابل الكم والكيف هو «ما لا يمكن التعبير عنه بالكميات ولا بالعلاقات الدقيقة»[2] والمنهج الكمي في هدفه لفهم الوقائع والأحداث والظواهر المدروسة يقوم على التصنيف والتعريف والوصف والتجريد، والحكم على الظواهر والمواضيع والمواقف والأحداث المدروسة.

وبمعنى آخر تقديم أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة، الواقعة، الحادثة، والمواقف المدروسة، قصد فهمها وتفسيرها.

---

(1) Raymond Boudon. Op. Cit. pp. 30 - 37

(٢) جميل صليبا *المعجم الفلسفي* بيروت دار الكتاب اللبناني ١٩٧٨م، ص ٢٥٣

المناهج الكيفية تتقدم عادة في دراسة الظواهر الانسانية المعقدة (ومنها المواضيع الأمنية) التي يصعب فيها تحديد العلاقات بدقة بين مختلف المتغيرات تحديداً كمياً

لقد تحمس بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى المناهج الكمية في مقابل المناهج الكيفية بسبب النتائج الباهرة التي تحصلت عليها العلوم الطبيعية وذلك في اعتمادها أساساً على المناهج الكمية ...

وكذلك إلى الاعتماد السائد بأن العلوم لاتتصف بالعلمية إلا إذا استطاعت أن تعبر عن العلاقات القائمة بين المتغيرات، أو إلا إذا استطاعت أن تضع نماذج تفسيرية أو نظريات تعتمد أساساً على معطيات رقمية أو عددية احصائية رياضية وكذلك راجع إلى الاعتقاد بكون الوصول إلى التعميم أو إلى القوانين الصالحة لن يتم بدون استعمال إدخال الكم

وهناك أيضاً الكثير من الباحثين الاجتماعيين الذين يرون بأن المناهج الكيفية ما هي الاعبارة عن تأمل أو تخيل أو حدس. وهي كلها عبارة عن آراء ذاتيه، لاترقى إلى مستوى العلم

وفي المقابل هناك من الباحثين الاجتماعيين من يصف أصحاب المدرسة الكمية في المنهج بالمهلوسيين والمخبولين بالكم.

٣ ـ الأسلوب الكمي الكيفي في العلوم الأمنية

على ضوء ما ذكرنا يتضح بأن الفروق والاختلافات بين المنهج الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة والعلوم الأمنية بصورة خاصة لايمكن أن تؤدى إلى فصل تام أو عزل شامل للمنهجين إذا أردنا الوصول إلى نتائج على درجه عالية من الموضوعية وبالخصوص في الدراسات الميدانية

ان الجمع بين الطريقتين والأسلوبين هو الأمثل في رأينا حيث يتم البحث بطريقة كمية كيفية وفي نفس الوقت كلما أمكن ذلك وهو مقاربة النظرية بالتجريب حيث تستند النظريات (الفرضيات) إلى التجريب الميداني ويقترن التصور بالتجربة والتخمين بالوضع على المحك

والأسباب التي تجعلنا نعتقد بهذا الطرح نلخصها فيما يلي

١ ـ المشكلات الأمنية، هي نتيجة لمشاكل وظواهر سابقة للظاهرة أو المشكلة الأمنية

٢ ـ ارتباط الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالجوانب الثقافيه والاقتصاديه والسياسية للمجتمع المعني مما يتطلب نظرة متعددة الجوانب (A multi - Dimensional View).

٣ ـ من أجل حسم النقاش حول ما له دلالة إحصائية (كمية) وغير دقيق (غير معبر) وما له دلاله نظرية تصورية وغير معبر إحصائياً أو كمياً

٤ ـ إعطاء الفرصة لكل من المنهجين أو الأسلوبين لتقديم أحسن ما لديهم، كل في مجاله، الوصف الدقيق وتحويل المعلومات الوصفية الدقيقة إلى معطيات إحصائية معبرة قياسياً وكمياً للوصول لأحسن النتائج

وبصورة عامة يهدف هذا الطرح (اعتماد المنهج الكمي والكيفي) إلى تحديد التصور في كل من المنهجين أو الطريقتين واستغلال أحسن ما لديهما دون التخلي عن أي منهما

٤ ـ الفرق بين منهج العلوم الأمنية ومنهج العلوم الطبيعية

عندما أشرنا في البداية إلى أن الباحث الاجتماعي كمنتج علمي، وكمساهم في المعرفة الانسانية، لايختلف في جوهر عمله عن بقية العلماء

الآخرين، فإن هذا لا يعني عدم وجود اختلاف في المنهج أو الطريقة العملية المستعملة من حيث الشكل بل هناك اختلافات على درجة من الأهمية نخص منها بالذكر مايلي:

١ ـ اختلاف أساسي يتعلق بكيفية طرح السؤال المبدئي، فالعلوم الطبيعية تبحث وبالدرجة الأولى عن الكيف، ولذا فالسؤال يكون دائماً كيف (Comment - How) أما العلوم الاجتماعية والعلوم الامنية خاصة فإنها تبحث عن العلة والسبب فالسؤال إذاً يكون لماذا (Why- Pourquoi) ولا يبحث عن الكيف الذي يرتبط أصلاً بالعلوم الطبيعية حيث يكون له معنى

٢ ـ الباحث الاجتماعي ومنه مختص العلوم الأمنية يتعامل مع ظواهر مرتبطة أساساً بالبشر والتعامل مع البشر ليس بالأمر السهل نظراً لعدة عوامل، فالظواهر الاجتماعية تمتاز بالحركة وعدم الاستقرار فهي دائماً في تغير وحركة مستمرة وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فهمها. فما بالك بالسيطرة عليها، أما عالم الطبيعة فهو يتعامل أساساً مع مواد يسهل التعامل معها وحتى السيطرة والتحكم فيها سواء كان ذلك في الطبيعة أم المخبر، زيادة على أن خصائصها ثابته في أغلب الأحيان، إذا هناك فرق أساسي فيما يخص كيفيه جمع المعلومات والتعامل معها والقياس والتحليل ومن ثمة الاستنتاج.

٣ ـ بقاء صعوبة اختيار المنهج اللائق وصعوبه الوصول إلى تحليل سليم (مشكلة المعرفة المنهجية والمعرفة التنبؤية لدى علماء الاجتماع).

٤ ـ التعميم في العلوم الطبيعية، نستطيع بعد تجارب معدودة وناجحة أن تعمم أو نقدم أحكام نهائية بينما هذا من الصعب جداً القيام به (التعميم) في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم الأمنية خاصة وذلك حتى بعد عدة

تجارب ناجحة لأن الظروف تتغير باستمرار ومن ثمة تتغير المعطيات والنتائج. هذا غير وارد في أغلب الحالات في العلوم الطبيعية

٥ ـ عندما ندرس ظاهرة معينة في العلوم الطبيعية تكون عادة قائمة بذاتها بينما في العلوم الاجتماعية أو في العلوم الأمنية وفي المجتمع بصورة عامة نركز على دراسة ظاهرة ونحاول فهمها ومعرفة الأسباب لنجد في النهاية أنها نتيجة لظاهرة أخرى وهكذا نجد أنفسنا في نقطة البداية ونقطة الصفر.

٥ ـ المنهج العلمي المناسب في العلوم الأمنية

الباحث الاجتماعي والباحث في العلوم الأمنية في عمله العلمي لايختلف عن بقية العلماء الآخرين رغم ما يمكن أن يعتقده البعض فالطريقة التي يستعملها دارس علم الاجتماع مثلاً أو المختص في العلوم الأمنية في مساهمته في الانتاج العلمي لاتختلف في جوهرها عن بقية الطرق المستعملة في ميادين علمية أخرى، سواء كان ذلك في العلوم الإنسانيه أم العلوم الطبيعية هذا إذا اعتبرنا عمل الباحث على أساس علمي. إن أبحاث العلوم الأمنية هي ـ أساساً ـ إسهام في تطوير المعرفة وخدمة الإنسانية مثله في ذلك مثل الكيمياء والاقتصاد والبيولوجيا وحتى علم الفلك وهذا يصح بالدرجه الأولى من حيث المضمون، لأن الباحث في العلوم الأمنية يهدف أصلاً مثل بقية العلماء وفي الميادين العلمية الأخرى إلى النقاط الأربع الأساسية في كل علم وفي كل بحث

١ ـ ملاحظة الظواهر (المشاكلات).

٢ ـ وصف الظواهر أو المعضلات أو المشاكل الاجتماعية

٣ ـ محاولة تفسير الظواهر والمعضلات الاجتماعية

٤ ـ محاولة التقدير للمستقبل بناء على معطيات وحالات سابقة «إذا توفرت نفس الظروف أو ظروف مشابهة» .

٥ ـ محاولة التحكم (محاولة التغير) وذلك عن طريق تقديم اقتراحات تصبح فيما بعد إجراءات عملية، بغية الوصول إلى الهدف المنشود .

لكن هذه النقاط لا تحظى بنفس الاهتمام لدى جميع العلماء وفي جميع الاختصاصات للأسف فهناك من يرى أن هذه النقاط في مجملها لا تتناسب مع مبدأ الموضوعية لدى العالم أو الباحث الذي يريد أن يكون موضوعياً، لذا نجد بعضهم مهتماً ببعض منها أكثر من اهتمامه بها جميعاً . وفي نفس المستوى، فبعض العلماء مثلاً يركز على النقطتين الأولى والثانية ويترك البقية بيسما هناك من يهتم فقط بالنقطتين الثانية والرابعة فقط .

هذه النقاط الخمس الملاحظة الانتباه، الاختيار والاهتمام، الوصف، التفسير، محاولة التقدير المستقبلي، محاولة السيطرة، التحكم، التغير، ليس العلماء والباحثون فقط الذين يهتمون بها أو يتعاملون معها بل جميع أعضاء المجتمع وفي حياتهم اليوميه يقومون بذلك أو على الأقل يحاولون القيام بها، الأب في عائلته، العامل في مكان عمله العضو في منظمته، أو حزبه السياسي، أو مؤسسته . وما إلى ذلك

الاختلاف فقط يكون في ان الملاحظه، الوصف، التفسير، التقدير المستقبلي، الاقتراحات، بهدف التحكم، التغير، السيطرة التي يقوم بها المواطن العادى في المجتمع تعتمد أصلا على الفطرة وعلى درجة العقلانية (Le Bonsence) التي يتمتع بها المواطن هنا تدخل طبعاً درجة ومستوى الثقافه العامة والخاصة التي يتمتع بها المواطن .

بينما الباحث العلمي في قيامه بالأشياء المذكورة سالفاً يعتمد أصلاً

وبطريقة واعية وهادفة على مناهج علمية ومنطقية محضره سلفاً في قيامه بعمله السالف الذكر هذا يعني وبشكل صحيح وجيد، تفسيرات دقيقة وعلمية، توقعات أقرب ما يكون إلى الواقع، واقتراحات ذكية وجيدة، بهدف الوصول إلى الهدف المنشود الذي هو محاولة التحكم أو التغير، في هذه الحالة إذا فالباحث في أي علم كانّ من الناحية العلمية يقوم بالخطوات العلمية التالية :

أ ـ جمع المعلومات الكمية حول الموضوع .

ب ـ تصنيف وغربلة المعلومات النوعية .

ج ـ القيام بالتجربة على ضوء فرضية ومنهج علمي صالح وأدوات جمع المعلومات أو القياس صالحة ومناسبة

د ـ تحليل المعلومات النظرية والميدانية .

هـ ـ تقديم النتائج والاقتراحات .

في الخطوة الثالثة والرابعة يعتمد الباحث على الاحصائيات المنهجية العلمية المختارة لكى يصل في النهاية إلى تكوين نمط تفسيري أو خلاصة عامة تكون إسهاماً في التراكمية العلمية

المراجـــــــع

المراجع العربية :

١ ـ أمين، عثمان. **ديكارت** . سلسلة أعلام الفلسفة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثه، ١٩٦٥م.

٢ ـ انكلر، اليسك. **مقدمة في علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجواهرى وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨م.

٣ ـ بيومي، محمد أحمد . **علم الاجتماع** . القاهرة: الدار الجامعية. بدون تاريخ.

٤ ـ الساعاتي، حسن . **تصميم البحوث الاجتماعية** . بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

٥ ـ صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٨م.

٦ ـ طالب، أحسن. «طرق وأساليب البحث العلمي». مطبوعة غير منشورة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤م.

٧ ـ طالب، أحسن. **منهجية العلوم الاجتماعية**. مطبوعة لطلبة الدراسات العليا . معهد الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٢م.

٨ ـ غيث، محمد عاطف. **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندريه، ١٩٨٦م.

٩ ـ محمد على محمد . **علم الاجتماع والمنهج العلمي** . الطبعة الثانية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م.

١٠ ـ موي، بول. **المنطق وفلسفه العلوم**. ترجمة فؤاد ذكريا، دار النهضة، مصر، ١٩٧٣م.

١١ ـ اليونسكو. **الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانيه**. المجلد الثالث دمشق، ١٩٧٦م.

المراجع الأجنبية:

1 - Blanche R. **Lepistemologie.** Serie que sais je, P.U.F., Paris,1970.

2 - Boudon , Raymond. **Les Methodes de Sociologie**. Que sais je, P.U.F., Paris,1970.

3 - Lalande A. **Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie**. 2e ed. P.U.F., Paris, 1968.